

جلسة ساخنة في مجلس الأمن حول قرار محكمة العدل الدولية





عقد مجلس الأمن، مساء أمس الأربعاء، اجتماعه الطارئ لبحث القرار الذي أصدرته محكمة العدل الدولية ضد إسرائيل، من أجل منع وقوع «إبادة جماعية» في قطاع غزة، بناء على طلب الجزائر، في وقت أصدرت 50 مدينة أمريكية قرارات تدعو لوقف إطلاق النار في غزة، فيما أعلنت وزيرة خارجية جنوب إفريقيا، نالدي بانديور، أن هناك التزاماً على جميع الدول، بأن توقف تمويل وتسهيل العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة، بعدما أشارت محكمة العدل الدولية، بوضوح، إلى أن تلك الأعمال قد تمثل إبادة جماعية.

وهدفت الجلسة، التي كانت ساخنة، إلى إعطاء قوة إلزامية لحكم محكمة العدل الدولية، في ما يخص الإجراءات المؤقتة المفروضة على إسرائيل. وقال مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، مارتن غريفيث، إن سكان قطاع غزة يعيشون ظروفاً مأساوية، وهي تزداد مأساوية يوماً بعد يوم، وما يصل من مساعدات غير كاف، لارتفاع عدد المدنيين المحتاجين إلى هذه المساعدات. وأضاف: تواجهنا مشكلة في رفض إسرائيل دخول الكثير من المساعدات لأسباب غير واضحة، وغير مفهومة بالنسبة إلينا». وطالب غريفيث إسرائيل مجدداً، بالالتزام بالقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية المدنيين، والبنى التحتية.

وقال مندوب الجزائر عمار بن جامع، إن هذه الجلسة تأتي والحرب على الشعب الفلسطيني تقترب من شهرها الخامس، وبعد أن قبلت محكمة العدل الدولية النظر في الدعوى المرفوعة بشأن الإبادة الجماعية في قطاع غزة، معتبراً أن هذا القرار تاريخي، ويؤكد أن زمن الإفلات من العقاب قد انتهى. وشدد على أن التدابير التحفظية التي طالبت بها محكمة العدل الدولية واجبة التنفيذ لحماية الشعب الفلسطيني من الإبادة التي يتعرض لها، ونؤكد أن على إسرائيل «القوة القائمة بالاحتلال» الاستجابة فوراً، للتدابير التي أقرتها المحكمة.

وقالت مندوب المملكة المتحدة في الأمم المتحدة، أنه لا بد من وضع حد للقتال في غزة بأسرع وقت ممكن، واصفة الوضع الإنساني فيها بـ«البائس». وأكدت ضرورة وقف إطلاق النار من دون العودة لها، لتتمكن الجهات من إدخال

المساعدات الإنسانية، مؤكدة أن المملكة المتحدة وشركاءها، سيواصلون العمل عن كثب للوصول إلى حل فوري ونهائي، لإنهاء الوضع في غزة، ودخول المساعدات. ودعت لحماية المدنيين، ووجود أفق سياسي يتيح التوصل إلى مسار ذي مصداقية، يقود إلى حل الدولتين بشكل نهائي.

من جهة أخرى، أصدرت نحو 50 مدينة في الولايات المتحدة، قرارات تدعو لوقف إطلاق النار في غزة، مع استمرار الحرب لليوم 117، وفق ما ذكره موقع «سكاي نيوز» البريطاني. وأوضح الموقع أنّ من بين المدن التي اتخذت هذا القرار، 14 مدينة، على الأقل، تصنّف «حيوية ومتأرجحة»، مثل ميشيغان، في فترة الانتخابات الرئاسية «ما يزيد الضغط على الرئيس الحالي جو بايدن». وذكرت وكالة «رويترز» أن العديد من قرارات وقف إطلاق النار أُقرت في الولايات التي يديرها الديمقراطيون، مشيرة إلى أن المناطق التي يمكن أن تكون حاسمة في الانتخابات الرئاسية هذا العام مدرجة أيضاً في القائمة.

في غضون ذلك، قالت وزيرة الخارجية، نالدي باندر، أيضاً إنها التقت المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، الأسبوع الماضي، لمناقشة الدعوى المشتركة التي رفعتها جنوب إفريقيا في نوفمبر/ تشرين الثاني، مع دول أخرى، بشأن الوضع في الأراضي الفلسطينية. وأضافت للصحفيين «سألته لماذا استطاع إصدار مذكرة اعتقال بحق الرئيس الروسي بوتين، ولم يستطع القيام بالأمر نفسه مع رئيس وزراء إسرائيل؟ ولم يجب... على هذا السؤال. لكنني قرأت بعض ما قاله بأن التحقيقات لا تزال جارية». وقالت باندر للصحفيين إن قرار محكمة العدل الدولية «يوضح أن من الممكن حدوث إبادة جماعية ضد الشعب الفلسطيني في غزة». وأضافت «هذا يفرض بالضرورة التزاماً على جميع الدول بوقف التمويل وتسهيل الأعمال العسكرية الإسرائيلية».

(وكالات)